الأنباء
الخميس 5 مايو 2011

الرئيس جاسم الخرافي متوسطا موظفي إدارة التدريب التابعة لقطاع التطوير الإداري لأمانة مجلس الأمة

الرئيس الخرافي ومرزوق الغانم أثناء استماعهما لشرح عن خطة التطوير أمس

الخرافي تعرّف على الخطة التدريبية للأمانة العامة في مجلس الأمة

اجتمع رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي بحضور العضو مرزوق الغانم وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري الى إدارة التدريب التابعة لقطاع التطوير الإداري والتدريب بالأمانة العامة لمجلس الأمة.

وقد استمع الخرافي الى عرض مفصل عن الإنجازات التي حققتها الإدارة خلال الفترة الماضية والتي شملت 438 فرصة تدريبية موجهة الى الموظفين بجميع القطاعات، كما تم اعتماد 800 فرصة تدريبية في العام الحالي للموظفين التابعين للأمانة العامة، إضافة الى استعراض شامل لاستراتيجية الإدارة في تطوير وتأهيل وتدريب الكوادر التابعة للأمانة العامة لمجلس الأمة.

قدم عرض الخطة التدريبية مدير إدارة التدريب مهدي المطيرات بحضور الأمين العام المساعد لشؤون التطوير الإداري والتدريب عبدالعزيز الساعي.

طالب وزير المواصلات في الحكومة الجديدة بالالتفات لإجراءاتها حول بعض الترشيحات

عسكر لـ «الطيران المدني»: طبقوا القانون والعدالة بين الموظفين

طالب النائب عسكر العنزي وزير المواصلات في الحكومة الجديدة بالالتفات لما يدور من إجراءات في الإدارة العامة للطيران المدني بعد ان ابتعدت عن تطبيق القوانين، خصوصا فيما يتعلق بتولي المناصب الإشرافية في القطاع الإداري وتطبيق القرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية المتعلقة بتولي هذه الوظائف، مشيرا الى عدم اعتمادها تطبيق القرار رقم 37 لسنة 2006 بشأن المفاضلة بين المرشحين واعتماد الأعلى مؤهلا لتولي هذه الوظائف.

عسكر العنزي

استغرب عدم وضوح معايير عضوية اللجان فيها وتكرار الأسماء والمهام في أغلبها

وقال العنزي في تصريح صحافي ان الإدارة العامة للطيران المدني مطالبة بتطبيق مسطرة القانون دون محاباة على حساب القواعد العامة ومبادئ العدالة والإنصاف في إجراءاتها الإدارية، مستغربا من مخاطبتها لديوان الخدمة المدنية وطلب إلغاء إجراء المفاضلة التي كانت الإدارة قد طلبتها بين المرشحين لتولي إحدى الوظائف الإشرافية ومن ثم حفظ إجراء المفاضلة بعد ان تبنت الإدارة الاختيار وجهزت قرار الندب لهذه الوظيفة رغم توافر من هو أحق منهم في تولي هذه الوظيفة الإشرافية، الأمر الذي يدعو الى مباشرة مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لحسم هذا الأمر، منتقدا إصرار الإدارة على ترشيح البعض دون الاستئناس برأي ديوان الخدمة المدنية والذي يعتبر مصدر اللوائح والنظم والقواعد المتعلقة بجميع مناحي الوظيفة العامة.

وقال ان وزير المواصلات في الحكومة الجديدة عليه مسؤولية تطبيق صحيح القوانين في جميع الإجراءات التي تصدر من الجهات التابعة له فهو المشرف عليها بحكم القوانين والمسؤول عن أي خطأ او انحراف متعمد فيها، مؤكدا ان ما يحصل يدعو وبحق الى طرح الكثير من علامات الاستفهام وعلى الوزير ان يحفظ حقوق جميع الموظفين والالتزام بتطبيق اللوائح والقوانين.

من جانب آخر، أشار العنزي الى قضية أخرى مطلوب ان يوضع لها معايير معلومة لجميع موظفي الطيران المدني، وهي التي تتعلق بإنشاء اللجان العاملة في هذه الإدارة للسنوات المالية والتي يتقاضى أعضاؤها مكافآت مالية نظير أعمالها، مشيرا الى ضرورة اعتماد معايير الإنصاف وجدوى وعمل هذه اللجان في ظل التخبط الحاصل في اختيار أعضائها العاملين والتي تستند ايضا الى معايير خاصة لدى بعض مسؤوليها مطالبا بتشكيل لجنة عليا في الإدارة لاختيار جميع أعضاء اللجان في الإدارة والتي أصبح فيها القرار لموظفين دون اي قرار لقياديي الإدارة رغم علم هؤلاء القياديين بما يدور ويجري من اختيار وتكرار أسماء بعض العاملين في أكثر من لجنة في السنة المالية الواحدة، متسائلا: هل هذه هي العدالة التي يعتمدها مسؤولو الطيران المدني في التعامل مع موظفيها؟ وهل هناك معايير معينة للدخول في هذه اللجان أم ان المسألة تعتمد معايير أخرى غير معلومة؟

من جهة اخرى، طالب النائب عسكر العنزي بسرعة حل المشاكل التي يعاني منها العديد من مربي الإبل وعلى رأسها المراعي والدعم المالي والأعلاف ومضايقات رجال الأمن، مشيرا الى ان الإبل هي الثروة الحيوانية للبلاد وتمثل تراث الآباء والأجداد الذي يجب المحافظة عليها.

وقال عسكر في تصريح صحافي «يجب السماح لمربي الإبل بالرعي في جميع مناطق الرعي خاصة في منطقة الصبية والمناطق الأخرى الشبيهة»، لافتا الى ضرورة تقديم الدعم المالي لمربي الإبل أسوة بمربي الدواجن والأبقار.

وأكد عسكر ضرورة توفير الأعلاف الخضراء لتخفيف الأعباء المالية، وعدم تحديد نوعية الأعلاف التي تصرف للإبل والتي تتراوح بين «شوار وشعير» وزيادة الكمية المصروفة لهم من العلف المدعوم دون فرض نوع معين عليهم.

وطالب النائب عسكر العنزي بوقف مضايقات رجال الأمن لمربي الإبل وعدم استعانة الإزالة والبلدية برجال الأمن ضد مربي الإبل.

الراشد يسأل البصيري عن مصرع عامل وإصابة آخر أثناء هدم مبنى في الشعيبة

وجه النائب علي الراشد سؤالا لوزير المواصلات د.محمد البصيري جاء فيه: تسبب هدم مبنى في ميناء الشعيبة في 28 ابريل الماضي بمصرع عامل مصري وجرح آخر جراء سقوط الأحجار عليهما اثناء عملية الهدم.

يرجى إفادتي عن الآتي: هل تمت عملية هدم المبنى تحت اشراف مهندس متخصص في مجال الهدم؟ (يرجى تزويدي بنسخة من العقد المبرم بين الطرفين).

وهل تم استخراج رخصة هدم من بلدية الكويت (هندسة التراخيص)؟ في حال الايجاب (يرجى تزويدي بصورة من كتاب الرخصة)، وفي حال النفي ما أسباب ذلك؟

علي الراشد

وهل تمت مراجعة ادارة الرقابة والسلامة قبل البدء بالعمل والاتفاق مع شركة مرخصة في هذا المجال بحيث تكون مجهزة بكل معدات الهدم الثقيلة والخفيفة وملمة بتطبيق شروط السلامة للعمال والمباني المجاورة ولها خبرة وكفاءة في العمل؟ في حال الايجاب (يرجى تزويدي بصورة العقد المبرم بين الطرفين) وفي حال النفي ما أسباب ذلك؟

وهل قامت الجهة المنفذة لعملية الهدم (مهندس الاشراف والمقاول) بعمل دراسة وافية للمبنى والمناطق المحيطة لوضع برنامج متكامل خلال مدة العمل؟ وهل كان مهندس الاشراف من المكتب الهندسي متواجدا قبل وأثناء وبعد عملية الهدم؟

وهل تم تشكيل لجنة تحقيق بهذا الحادث؟ (يرجى تزويدي بنسخة من تقرير ونتائج لجنة التحقيق ان أمكن)؟

وهل تم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للهدم وهل تم تطبيق شروط السلامة للمحافظة على سلامة العمال والمارة قبل وأثناء عملية الهدم؟ (يرجى تزويدي بهذه الشروط)؟ وما هو ارتفاع المبنى المراد هدمه؟ وهل تم عمل سور حول منطقة الهدم؟ (في حال النفي) ما أسباب ذلك؟ وما هي الفترة الزمنية التي بدأت فيها عملية الهدم؟ (في حال العمل في فترة المساء) هل تم توفير لبس سترة فسفورية للعمال وتأمين إضاءة كافية لموقع الهدم؟

وحمل المدير العام لمؤسسة الموانئ الكويتية الشيخ د.صباح جابر العلي في تصريح لصحيفة «الوطن» المقاول مسؤولية ما حدث وقال لـ «الوطن» ان المبنى عبارة عن مخزن وأجريت له مناقصة لهدمه، مضيفا ان المقاول الذي يقوم بعملية الهدم يتحمل مسؤولية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك. ما أسباب عدم اصدار المؤسسة قرارا مسببا بوقف اعمال الهدم بعد متابعة عدم اتخاذ المقاول الاحتياطات اللازمة لذلك؟

دعاهم إلى التحرك لإنصاف الفئات المظلومة من المواطنين وإقرار الكوادر المؤجلة

الوعلان: الزيادة المقترحة لرواتب النواب في «غير محلها» ومبالغ فيها وسأصوت برفضها

اعتبر النائب مبارك الوعلان ان الزيادة المقترحة لرواتب النواب والبالغة 5750 دينار والتي اقرتها مؤخرا اللجنة التشريعية والقانونية، في غير محلها، ومبالغ فيها مقدرا جهود النواب مقدمي الاقتراح.

وقال الوعلان في تصريح صحافي ان هذه الزيادة مرفوضة،مستنكرا التفات بعض نواب الامة الى انفسهم وسعيهم لاقرار زيادة في الرواتب، في الوقت الذي لاتزال تعاني فيه الكثير من فئات المواطنين بسبب تعليق كوادرها وعدم اقرارها من قبل الجهات صاحبة الاختصاص.

مبارك الوعلان

واضاف الوعلان أن هذه الفئات المظلومة من المواطنين العاملين في جهات حكومية كثيرة ومتنوعة، هم اولى بالرعاية والاهتمام وزيادة الرواتب من النواب، وذلك بأن يتم الالتفات اليهم لانصافهم ورفع المعاناة عن كاهلهم، واقرار الزيادات في رواتبهم عن طريق اقرار كوادرهم الوظيفية والمالية، حتى يتمكنوا من مواصلة العيش والحياة الكريمة.

وشدد على ان العمل العام، والعمل النيابي على وجه الخصوص، هو بالاساس عمل تطوعي يستهدف خدمة الوطن والمواطنين، وليس عملا تجاريا او ربحيا، وبالتالي فإن الاجدر بمن يمارس العمل النيابي ان ينصب جهده على القيام بالمهام التشريعية والرقابية على الوجه الاكمل، وبتفرغ تام، مشيرا الى ان الحديث عن ان زيادة رواتب النواب امر ضروري لضمان حياديتهم، هو امر مغلوط تماما، مبينا ان الاصل في نائب الامة انه يمثل المواطنين، ويدافع عن حقوقهم ويحمي الصالح العام دون ميل او هوى، ومن ثم فإن الحيادية احد بديهيات العمل النيابي وفق الممارسات الديموقراطية السليمة والسوية، ولا علاقة بينها وبين زيادة رواتب النواب من عدمها.

واشار الوعلان الى ان الاباء المؤسسين للحياة الديموقراطية والنيابية في الكويت لم يكونوا يلتفتون لقضية رواتبهم، ناهيك عن السعي الى زيادتها قدر اهتمامهم بخدمة الكويت واهلها، لافتا الى انه ليس ادل على ذلك من ان رواتب نواب مجلس الامة ظلت دون زيادة منذ الفصل التشريعي الاول عام 1963 حتى الفصل التشريعي الخامس عام 1981 حين تمت زيادتها للمرة الاولى.

وفي ختام تصريحاته، اهاب النائب مبارك الوعلان بنواب مجلس الامة ان يلتفتوا الى الفئات المظلومة من المواطنين وان يتحركوا لانصافهم وزيادة رواتبهم، وان يعملوا بالتعاون مع الحكومة من اجل اقرار الكوادر المالية العديدة المعلقة حتى الآن، ليكونوا مستحقين بحق للثقة التي اولاهم اياها المواطنون.

بعد قرابة 4 أعوام من الانقسام والمفاوضات الشاقة

رئيس البرلمان العربي يشيد باتفاق المصالحة والوفاق الفلسطيني وينوه بالدور المصري

اشاد رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي باتفاق المصالحة والوفاق الوطني الفلسطيني الذي وقّع امس في القاهرة بين حركتي فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الاخرى تحت رعاية جمهورية مصر العربية.

واعتبر الدقباسي ان التوصل الى هذا الاتفاق بعد قرابة اربعة اعوام من الانقسام والمفاوضات الشاقة ساهمت فيها جهود كل من المملكة العربية السعودية وقطر وسورية ومصر والبرلمان العربي يعد انتصارا حقيقيا للشعب الفلسطيني ويطوي صفحة مؤلمة من الانقسام الفلسطيني وخطوة على الطريق نحو اعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية والتوجه نحو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ونوه رئيس البرلمان العربي بالدور المصري الكبير في انجاز هذا الاتفاق وورقة التفاهمات الملحقة به وهو ما يؤكد ان مصر لم تتخل في يوم من الايام عن دورها القومي الداعم لقضايا الامة العربية وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية لب وجوهر الصراع العربي - الصهيوني.

واعتبر الدقباسي ان فتح مصر معبر رفح الحدودي مع غزة بصفة دائمة بغية رفع الحصار الصهيوني الجائر عن الشعب الفلسطيني العربي في غزة، يعد انجازا اخر يضاف الى انجازات الدبيلوماسية المصرية الجديدة القائمة على اهتمام مصر بدائرتها العربية.

علي الدقباسي

لتحفيزهم على الارتقاء بالأداء

الحويلة يطالب بضم أمناء المكتبات إلى كادر المعلمين

طالب النائب د.محمد الحويلة ضم أمناء المكتبات الى كادر المعلمين لتحفيزهم على الارتقاء بالأداء والإبداع الذي يعود على المعلم والطالب.

وأكد الحويلة ان تقدم المجتمعات يقاس من خلال احترام المجتمع ووعيه لأهمية التعليم وتخصيص القدر الأكبر من مخصصات الدولة المالية للجوانب التعليمية.

واضاف الحويلة ان أمناء المكتبات يعملون في ظل ظروف صعبة تحتم على الدولة السرعة في تحسينها ومن أهمها أوضاعهم المالية، مشيرا الى ان أمناء المكتبات لم يحظوا بالاهتمام الكافي من قبل الدولة وان هناك دولا تميز هذه الوظيفة على بقية الوظائف وتجعل هناك فارقا كبيرا بينها وبين الوظائف الأخرى، فهذه الوظيفة جزء من الجسم التعليمي وعليها أعباء كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها فإن ضمها إلى كادر المعلمين سيجعل هذه الوظيفة ضمن وظائف الجذب وليس من الوظائف الطاردة، وان اتخاذ قرار بضم أمناء المكتبات الى كادر المعلمين هو من مبدأ العدل والمساواة ودعم العملية التعليمية في البلاد.

د.محمد الحويلة

لارتفاع تكاليف وأعباء المعيشة على ذوي الدخل المحدود

الطبطبائي يقترح تحمل «الرعاية السكنية» لتكاليف صيانة وحدات الصوابر وصباح السالم

قدم النائب د.وليد الطبطبائي اقتراحاً برغبة جاء فيه: في ظل سيطرة حالة من التضخم الجامح على الحياة الاقتصادية بالكويت وارتفاع تكاليف وأعباء المعيشة على المواطنين ذوي الدخل الثابت والمحدود، ورغبة منا في التخفيف عن كاهل المواطنين والعمل على ضمان الحياة الكريمة لأبناء الكويت كافة، ونظرا لارتفاع تكاليف ومصروفات الصيانة والحراسة والنظافة عامة وللوحدات السكنية بمجمعي الصوابر وصباح السالم خاصة، والتي درجت المؤسسة العامة للرعاية السكنية على تحملها وإدراجها بموازنتها لعدة سنوات مالية متعاقبة هذا الى جانب ارتفاع تكاليف الصيانة الجذرية لتلك الوحدات وهي تمثل أعباء كبيرة باهظة لا يستطيع قاطنو تلك الوحدات تحملها ونظرا لعدم وجود اتحاد ملاك لتلك الوحدات يستطيع إدارتها والاشراف عليها ويتحمل كافة مسؤولياتها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة أن تقوم الحكومة ممثلة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتحمل كافة تكاليف الصيانة الجذرية للوحدات السكنية بمجمعي الصوابر وصباح السالم، وكذا كافة المصروفات المحددة لصيانة وحراسة ونظافة تلك الوحدات، وأن تقوم الحكومة بتدبير الاعتمادات المالية الكافية واللازمة لتغطية تلك النفقات وإدراجها بموازنة المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2010/2009.

د.وليد الطبطبائي